د . هدى البان وزيرة حقوق الإنسان :

مشكلتنا الرئيسة ضعف الوعي بمبادئ حقوق الإنسان لدى المجتمع والمؤسسات الأمنية والقضائية

مصممون على المضي حتى يتم إقرار سن آمنة للزواج

نتعامل بجدية مع مختلف التقارير الدولية عن أوضاع حقوق الإنسان في اليمن

اليمن قطعت شوطا لا يستهان به في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان بالرغم من وجود صعوبات

د. هدى البان

صنعاء / سبأ:

أفصحت وزيرة حقوق الإنسان الدكتورة هدى البان عن عزم الوزارة خلال هذا العام عقد مؤتمر الحوار الوطني الثاني حول العدالة الجنائية في التشريع اليمني، ومؤتمر حوار موسع مع مختلف أطياف العمل المدني لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في اليمن، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.

وقالت في حوار أجرته معها وكالة الأنباء اليمنية (سبأ): إن اليمن قطعت أشواطاً لا يستهان بها في مجال تعزيز وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان على الرغم من وجود بعض الصعوبات السياسية والاجتماعية والثقافية.

وأضافت: نحن ما نزال في بداية الطريق، وما يزال أمامنا كثير لتحقيقه، وتظل هذه التطورات تشوبها أوجه قصور محدودة في التطبيق كونها تمثل تجربة ناشئة، وهي بحاجة إلى وقت حتى تتجذر بصورة حقيقية وكاملة في المجتمع.. ولكننا نفاخر أن لدينا الإرادة والنية الصادقة للاستمرار في هذا النهج حتى النهاية وهذا هو المهم.

وأشارت إلى أن قضية تحديد السن الآمنة للزواج أظهرت مدى الفهم السطحي وعدم التعمق في إدراك المقاصد الحقيقية للتشريع الإلهي لدى الكثيرين معتبرة الاستشهاد من قبل البعض بأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها غير جائز مطلقاً، فلكل زمن خصوصياته وتشريعاته الخاصة فإلى نص الحوار :

رغم التوجهات السياسية العامة منذ سنوات بشأن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، إلا أن هناك ضغوطا ذاتية تتعلق بالتكوين الثقافي والفكري والاجتماعي، وأخرى موضوعية ترتبط بالوضع الأمني والاقتصادي في اليمن، فما هو تقييمكم لما تم إنجازه في هذا المجال؟

عندما اختارت القيادة السياسية الحكيمة بعد تحقيق الوحدة المباركة عام 1990م العمل على تطوير نظام الحكم سياسياً وحقوقياً، وتعزيز فرص التنمية والعدالة والمساواة والتمكين واحترام حقوق الإنسان، في ذلك الوقت كانت كل الظروف والعوامل تشير إلى وجود صعوبات كثيرة بسبب الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في حينه ولم تتشكل بعد أفكاره ومعارفه بالصورة التي تجعله قادراً على التعامل مع هذه المبادئ والحقوق بصورة صحيحة، خاصة وأن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بمضامينها وأفكارها الواسعة والحديثة تقوم على آليات وممارسات متطورة تؤطر لنجاحها وتضمينها قوانين وتشريعات ، وهي بحاجة إلى مستوى وعي جماهيري كبير لاستيعابها وفهم مضامينها وأهدافها ولكن إصرار قيادتنا السياسية على المُضي قُدماً في هذا النهج، وسرعة تقبل الغالبية العظمى من المجتمع لهذه التحولات ،أديا إلى تحقيق كثير من الإنجازات قطعت خلالها بلادنا أشواطاً لا يستهان بها في هذا المجال، في فترة قياسية تكشف عن حجم الجهود التي بذلت في هذا الخصوص.

ولكن إدراك حجم هذه الإنجازات والتطورات بحاجة أولاً إلى فهم عميق لماهية الديمقراطية وارتباطها بحقوق الإنسان بمعناها الشامل حتى نستطيع الحكم عليها، لان الكثيرين في بلادنا حتى من الطبقة المثقفة ينظرون إليها من منظور ضيق ، معتقدين أنها ترتبط فقط بما تقوم به الدولة.

وفيما يخص حقوق الإنسان فهي أعم وأشمل بكثير من أن ترتبط بعلاقة المواطن بالأجهزة الأمنية والقضائية، وقضايا السجون، وحقوق المرأة والطفل، فمجموعها يمثل جملة من السياسات والبرامج التي تقوم عليها توجهات الدولة ونظام حكمها بشكل عام، وتشمل مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والتنموية والحقوقية وغيرها باعتبارها كلٌ متكامل لا يتجزأ.

ومن خلال هذا المفهوم الواسع يمكننا القول أن بلادنا قد حققت كثير وكثير في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان بدءا من تطوير نظام حكمها القائم على الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وضمان حرية الرأي والتعبير، وحرية تبادل المعلومات ،وحق تكوين الأحزاب السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة، وتطور نظام الحكم المحلي نحو اللامركزية الإدارية ،وضمان استقلال القضاء، وبناء منظومة تشريعية ضامنة لمختلف هذه الحقوق، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب، ومكافحة الفساد، والتوسع في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وخلق تفاعل لدى الجهات المعنية بشكاوى المواطنين حول أي انتهاكات أو مطالب حقوقية، وفتح الباب واسعاً أمام إنشاء وتكوين منظمات المجتمع المدني الروح النابض لحقوق الإنسان في المجتمع، وفتح آفاق تعاون واسعة مع المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان توجت بالتوقيع على 57 اتفاقية ومعاهدة دولية ترتبط بحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى التعامل بجدية مع مختلف التقارير الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان في بلادنا وغيرها من الإنجازات التي تعتبر مؤشراً واضحاً لما وصلت إليه بلادنا في هذا المجال ..و لكن هذا لا يعني بأننا قد وصلنا إلى درجة الكمال، وإننا قد حققنا المستحيل، فنحن لا نزال في بداية الطريق، وما يزال أمامنا الكثير لتحقيقه، وتظل هذه التطورات تشوبها أوجه قصور محدودة في التطبيق كونها تمثل تجربة ناشئة ، وهي بحاجة إلى وقت حتى تتجذر بصورة حقيقية وكاملة في المجتمع، ولكننا نفاخر بأن لدينا الإرادة والنية الصادقة للاستمرار في هذا النهج حتى النهاية، وهذا هو المهم.

على صعيد التشريعات الموجودة يلاحظ أن بعضها يتعرض لانتهاك، والتعديلات القانونية تواجه صعوبة في إنجازها، معادلة صعبة كيف يمكن التغلب عليها؟

هذا الحكم فيه مبالغة ولا يستند إلى أي حقائق موضوعية، فتشريعاتنا والحمد لله متميزة إلى حدٍ كبير، وإن شابها بعض أوجه قصور في التطبيق فهي أمور قد تحصل كحالات فردية يجرمها ويعاقب عليها القانون، ولا تمثل بأي حالٍ من الأحوال سياسة عامة أو نهجاً منظماً مطلقاً.

وفي كل العالم، تظل التشريعات قاصرة سواءً من حيث المضمون أو التطبيق ،ولتلافي ذلك القصور تسعى الدول الديمقراطية ومنها بلادنا إلى تطوير تشريعاتها وإعمال مضامينها على ارض الواقع بصورة دائمة، ونحن في الحكومة اليمنية لدينا برنامج واسع لتطوير المنظومة التشريعية ومواءمتها تضطلع به العديد من الجهات ذات العلاقة ومنها وزارة حقوق الإنسان، التي تقوم بدراسة مختلف القوانين والتشريعات الوطنية، ورفع التوصيات بشأن تطويرها ومواءمتها إلى الجهات المختصة.

كما أن لدينا مشروع العدالة الجنائية في التشريع اليمني نعمل عليه منذ فترة بالتعاون مع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان بمشاركة واسعة من القانونيين والمختصين وممثلي الجهات الرسمية ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني، ويهدف المشروع إلى دراسة مختلف القوانين والتشريعات الوطنية ذات الصلة بالعدالة الجنائية والعمل على تطويرها ومواءمتها، والحمد لله تم تنفيذ العديد من التعديلات القانونية، ولم تواجه أيا من هذه التعديلات أي صعوبة في إقرارها.

على صعيد التشريعات الاجتماعية، هناك تشريعات من شأنها تعزيز حقوق الإنسان في اليمن، ولكنها تواجه صعوبات ومعارضة شديدة في مجلس النواب، مثل المادة المتعلقة بتحديد سن الزواج في قانون الأحوال المدنية، ما هو دور وزارتكم في تحديد سن الزواج وإقرار هذه المادة التشريعية؟

الزواج المبكر وتحديد سن للزواج قضية مهمة، وهي محل جدل ونقاش واسع في بلادنا هذه الأيام، وفي خضم هذا الجدل تُزهق روح زوجة جديدة في الثالثة عشرة من عمرها ويتم إسعاف أخرى في حالة خطيرة في محافظة حجة للسبب نفسه، ومع ذلك لا يزال كثيرون مصرين على موقفهم الرافض لتحديد سن طبيعية للزواج، مصممين على أن هذه القضية تعتبر من الثوابت الدينية التي لا يمكن التساهل فيها أو التنازل عنها، وليس للطب أو غيره أي شأن فيها.

وقد أظهرت هذه القضية مدى الفهم السطحي وعدم التعمق في إدراك المقاصد الحقيقية للتشريع الإلهي لدى كثير من العلماء، والدليل وجود علماء دين كبار لهم رأي مخالف في هذه القضية، وفي اعتقادي أن الاستشهاد من قبل البعض بأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها غير جائز مطلقاً، فلكل زمن خصوصياته وتشريعاته الخاصة. وهنا تكمن عظمة ديننا الإسلامي الحنيف، الذي يتسم بالمرونة وعدم الجمود، فهو دين يسر صالح لكل زمان ومكان، وتتماشى مبادئه ومقاصده مع كل المتغيرات التي تصب لمصلحة الإنسان مع عدم التفريط أو التهاون في القواعد الثابتة مطلقاً، وأكبر دليل الآراء الفقهية المختلفة تماماً لدى الكثير من العلماء الثِقاة في قضايا دينية أكبر من هذه القضية، ولا يزال يؤخذ بجميعها حتى اليوم. وفي اليمن قد تصل الفتاة إلى سن الثامنة عشرة ولم تكتمل بعد أعضائها الجسمانية، بسبب المصاعب التي تواجهها نتيجة الطبيعة الجبلية القاسية، والظروف المعيشية الصعبة.

وفي رأيي إن ما ذهب إليه شيخ الإسلام في عصرنا هذا فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي في حديثه لقناة الجزيرة هو الرأي الشرعي الصحيح الذي يجب الأخذ به كونه رأي العقل والمنطق والدين، ونحن في الوزارة سعينا بكل جهد من أجل هذه القضية، ومصممون على المضي فيها حتى يتم تعديل هذه المادة وإقرار سن مناسبة للزواج.

يرى الكثير من المراقبين المحليين والدوليين أنه حدث تراجع على صعيد احترام حقوق الإنسان في اليمن خلال عام 2009م.. مثلاً حرب صعدة، الحراك الجنوبي، الحرب ضد القاعدة، التصنت، قطع الاتصالات عن مناطق واسعة، ملاحقة الصحفيين، غلق مناطق الأحداث أمام وسائل الإعلام، كوزيرة لحقوق الإنسان هل هذا الكلام صحيح؟

في حال حدوث أي مشاكل أو اختلالات أمنية فمن الطبيعي أن تتدخل الدولة لتنفيذ واجباتها لمصلحة المجتمع ، وقد يرافق ذلك التدخل تنفيذ قيود معينة، وهي إجراءات طبيعية قانونية ومتوازنة تحدث في كل مكان، وتقرها كل القوانين الدولية والوطنية، كونها تهدف إلى ضمان المصلحة العليا للوطن والمواطن وضمان أمنه واستقراره.. إلا أن المماحكات السياسية، وعدم الدقة والموضوعية لدى الكثير من وسائل الإعلام يؤدي إلى قلب الحقائق وتضخيم هذه الإجراءات، ما يعمل على تحول دور هذه الوسائل من ناقل أمين للوقائع والأحداث إلى مُحرض يزيد إذكاء النار ويصب الزيت عليها بقصد أو بحسن نية منها.

ولكننا نؤكد أن أي إجراءات اتخذتها الدولة هي إجراءات قانونية لا تشكل تراجعاً لحقوق الإنسان بأي حالٍ من الأحوال ، بل تصب في مصلحة الوطن والمواطن بدرجة رئيسية. ولا يتضرر من هذه الإجراءات إلا من يريد الشر لهذا الوطن تنفيذاً لأجندة أجنبية، ومن يحلم بفض العقد الاجتماعي المتين الذي اختاره شعبنا اليمني بقناعه من اجل مصالح شخصية ضيقة، وهذا أمر بعيد المنال.

ما هي أهم برامج الوزارة لعام 2010م؟

سوف تعمل الوزارة خلال العام الجاري 2010م، على استكمال تنفيذ البرامج التي تقوم عليها عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتي تصب في مشروع الإصلاحات القانونية من خلال دراسة ومراجعة مختلف القوانين والتشريعات وتقديم التوصيات بشأنها إلى الجهات المختصة، وكذا عقد مؤتمر الحوار الوطني الثاني حول العدالة الجنائية في التشريع اليمني، والانتهاء من إعداد الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان الإطار المنظم لعمل حقوق الإنسان مستقبلاً ، ومتابعة تنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان، إضافة إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، وبناء قدرات العاملين في الوزارة والجهات الأخرى المرتبط عملها بمجال حقوق الإنسان، والسعي نحو تعزيز دور المرأة وتمكينها سياسياً عن طريق متابعة إقرار نظام الكوتا الذي يضمن حصولها على نسب مقبولة في مجلس النواب والمجالس المحلية ، كما تعتزم الوزارة خلال هذا العام عقد مؤتمر حوار موسع مع مختلف أطياف العمل المدني لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في بلادنا،وكيفية تعزيزها وحمايتها.

ما هي الصعوبات والمعوقات التي تواجه وزارة حقوق الإنسان؟

الصعوبات والمعوقات ظاهرة طبيعية تواجه أي مشروع أو برنامج، ونحن في الوزارة واجهتنا العديد من الصعوبات تتمثل بدرجة رئيسة في ضعف الوعي بمبادئ حقوق الإنسان لدى المجتمع ،ولدى العاملين في مختلف المؤسسات الأمنية والقضائية ، بالإضافة إلى قلة الاعتمادات المالية المرصودة لتنفيذ البرامج والأنشطة الأساسية التي تقوم بها الوزارة في جوانب التدريب والتأهيل والتوعية والتثقيف و النشر والإعلام، وكذا تنفيذ الزيارات الميدانية لتفقد أحوال السجون والسجناء في عموم محافظات الجمهورية.

هل هناك خطوط ساخنة مفتوحة مع العامة لتلقي شكاواهم؟

استقبال شكاوى وبلاغات المواطنين حول أي انتهاكات أو مطالب حقوقية كانت هدفاً رئيسياً أنيط بالوزارة القيام به عند إنشائها، إيماناً من القيادة السياسية أن التعامل مع شكاوى وبلاغات المواطنين يعطي المعنى الملموس لحقوق الإنسان، ويوضح بجلاء مدى الجدية في التفاعل مع هذه الحقوق ، وإعمال القوانين والتشريعات المتصلة بها بصورة حقيقية ولهذا فقد أولت الوزارة هذه العملية أهمية كبرى بل جعلتها أهم الوظائف التي تضطلع بها فهي تعمل على استقبال مختلف الشكاوى أو البلاغات بصورة مباشرة، أو رصدها من مختلف الصحف الرسمية أو الأهلية أو الحزبية ، وتقوم بعد دراستها والتأكد من مضمونها بحلها ومعالجتها بالتنسيق والتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة.

تهريب الأطفال ،ما الذي عملته الوزارة في هذا الخصوص؟

ظاهرة تهريب الأطفال قضية خطيرة استنفرت الدولة بكل أجهزتها ومؤسساتها باعتبارها ظاهرة جديدة وغريبة على مجتمعنا اليمني، ولمواجهتها تم تشكيل لجنة فنية عليا من مختلف الجهات ذات العلاقة ومنها وزارة حقوق الإنسان، وتم إعداد وتنفيذ إستراتيجيات وقائية وإصدار قوانين وتشريعات عقابية صارمة للمتورطين في هذه القضايا، بالإضافة إلى وضع و تنفيذ خطط وبرامج تنموية في مختلف المناطق المتضررة اقتصادياً واجتماعياً، وكذا تنفيذ حملات توعوية موسعة في هذه المناطق للتعريف برأي الشرع والدين في هذه الظاهرة، والمخاطر التي تنجم عنها بالنسبة للطفل أو المجتمع ، والظروف المأساوية التي يعيشها الأطفال المُهَرَّبون خلال عملية التهريب الشاقة أو أثناء عملهم في البلاد التي هُربوا إليها، والحمد لله فقد تكللت تلك الجهود بالنجاح وتم القضاء على هذه الظاهرة إلى حدٍ بعيد.

ماذا ينقص وزارة حقوق الإنسان كي تقوم بدورها على أكمل وجه؟

الوزارة بالفعل تقوم بتنفيذ المهام المناط بها إلى حدٍ كبير حسب الإمكانات المتاحة، فنحن لا نقيس إنجازنا بمقدار ما حققناه، بل نعتمد في تقييمنا على إصرارنا وجديتنا في استثمار كل الجهود والإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف المناط بنا، ومع ذلك فإننا نسعى لتعزيز دورنا وتطوير أنشطتنا و لكن هذا يتطلب إدخال تعديلات ضرورية على اللائحة المنظمة لعمل الوزارة، بالإضافة إلى رفع الميزانية التشغيلية، وهو ما نسعى إليه في الفترة القادمة.

ماذا عن علاقة الوزارة مع منظمات المجتمع المدني، كيف تقيمها معالي الوزيرة، وهل هناك برامج مشتركة؟

ترتبط الوزارة بعلاقات متميزة مع الكثير من المنظمات المدنية الفاعلة، ونحن نسعى لتطوير هذه العلاقة بصورة دائمة ومستمرة، ولا نتوانى في دعم هذه المنظمات بكل السُبل الممكنة. ومن خلال رعاية برامجها وأنشطتها بين الحين والآخر، وإشراكها في مختلف الفعاليات والبرامج التدريبية والتوعوية التي نقوم بتنفيذها لتعزيز قدراتها في تنفيذ الواجبات الملقاة على عاتقها، إضافةً إلى المشاركة في مختلف برامج التوعية والتدريب التي تقوم بتنظيمها هذه المنظمات.

ولتعزيز هذه العلاقة، وإشراك هذه المنظمات في إبداء الرأي حول مختلف القضايا المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في بلادنا، وكذا البرامج والسياسات التي نقوم بها، فقد شكلت الوزارة عددا من اللجان ضمت في قوامها عدداً من منظمات المجتمع المدني ،إلى جانب أن الوزارة تساهم مع تلك المنظمات بتنفيذ عدد من البرامج والأنشطة على أرض الميدان، كما تتبنى الوزارة رعاية فعاليات منظمات المجتمع المدني في إطار بناء الثقة والعمل المشترك لما فيه مصلحة حقوق الإنسان.

(يوم الامتحان يكرم المرء أو يهان)

أمل عبد المولى أنعم

تعود بي هذه المقولة لذكريات الصبا وأيام الدراسة فقد كانت والدتي (حفظها الله) ترددها على مسمعي دوماً ووجدت نفسي اردادها على أبنائي وكل من يهمني أمر تحصيله العلمي.

أنها مقولة رائعة تحمل بين طياتها معاني كبيرة تؤكد أن لكل مجتهد نصيباً وان من أراد العلا سهر الليالي , ولكننا للأسف الشديد نجد أن معايير كثيرة قد اختلفت في سلوك طلبة هذه الأيام وفي جيل أصبحت تقنية المعلومات وتطور التكنولوجيا يسيطران على كل اهتمامه ويشغلان اغلب وقته الذي يذهب سدى في متابعة الانترنت والفيس بوك وبلوتوث المحمول بدون وجود أي رقابة أو متابعة من قبل الأهل .

وان كنت لا انتقد أن يهتم جيل الشباب بتعلمهم ومواكبتهم التكنولوجيا لأننا في عصر التطور ويجب أن نُعَلم أبناءنا ونحثهم على صقل مهاراتهم , ولكني أجد أن ذلك الأمر يجب ألا يشغلهم عن واجبهم الأساسي وهو العلم والدراسة و على كل ولي أمر أن يراقب أبناءه وفي وقت الفراغ أو الإجازات يسمح لهم بممارسة هواياتهم سواء على الانترنت أوالبلاي ستيشن وغيره شريطة ألا يكون على حساب صحتهم وواجباتهم .

كما أن ممارسة الرياضة كالسباحة والعاب القوى وغيرها مهمة لزيادة النشاط وتحفيز الذاكرة, وبما أننا نمر في فترة امتحانات قريبة , لابد أن يكون للمدرسة والقائمين عليها دور ايجابي في حث الطلبة على العلم والمراجعة اليومية ومحاربة أي فساد لدى بعض المدرسين بمعاملة الطلبة أو إهمالهم لان دور المدرس مهم فهو شريك في بناء جيل المستقبل الذي سيكون له دور كبير في خدمة هذا الوطن الغالي.

ولكل طالب وطالبة جمعت بعض النقاط التي إذا اعتمدوها كان طريق النجاح حليفهم وهي : -

(قبل الامتحان)

إعداد جدول للمراجعة قبل الامتحان .

الرجوع لجميع الاختبارات الشهرية ومراجعتها .

عمل مسودة لجميع الأسئلة الموجودة في تقويم كل وحدة مع الإجابات النموذجية وحفظها .

عدم الاعتماد على القراءة فقط أو المراجعة الذهنية من العقل ولابد من اعتماد دفتر خاص لإعداد أسئلة لكل درس , تشمل أهم المعلومات وكلما كتب الطالب الإجابة ترسخت المعلومة في عقله وسهل تذكرها .

أخذ قسطا كافٍ من النوم قبل الإمتحان.

استيقظ مبكراً وأعط نفسك وقتاً كافياً للذهاب إلى الامتحان ولا تتأخر حتى لا تتعرض للإرباك وتفقد المعلومات التي درستها.

لا تذهب إلى الامتحان ومعدتك خاوية, فالعقل يعجز عن التفكير والأداء, إن كان المرء جائعاً.

ممارسة الرياضة مهمة جداً لإعطائك الطاقة والقدرة على التركيز.

لا تنتظرحتى آخر الوقت وتبدأ بالمراجعة لأن ذلك يشعرك بخيبة أمل وعجز في التفكير, لذلك عليك بمراجعة كل مادة قبل موعد الامتحان.

واليوم الذي يسبق الامتحان هو لمراجعة معلوماتك فقط .

واجه الامتحان بثقة عالية ولا تسمح للخوف أن يهز ثقتك بنفسك وقدراتك.

لا تعتمد على الحفظ فقط وحاول فهم كل ما تحفظه أولا .

(خلال الامتحان)

اقرأ الأسئلة أكثر من مرة ولا تتعجل في الإجابة .

ابدأ بالأسئلة التي تعرف إجابتها بشكل كامل واترك الأسئلة التي هي بحاجة على جهد في التفكير حتى تنتهي من الأسئلة التي ضمنت إجابتها.

اجلس بشكل مريح وظهرك مسنود على الكرسي ولا تنحن وترهق رقبتك.

لا تلتفت إلى زملائك الذي يُسلّمون أوراقهم قبلك فلا درجة زائدة لمن= يسلم ورقته اولا .

احضر كل الأدوات التي تحتاجها للامتحان كالأقلام والمسطرة وغيرها .. ولا تنسى أي أداة حتى لا يضيع وقت الامتحان .

ركز على الأسئلة التي خصص لها أعلى الدرجات .

عند قراءة الأسئلة دَوّن ملاحظاتك على كل سؤال حتى لا تنسى المعلومات وقت الإجابة .

التخمين الأول عادة ما يكون صحيحاً فلا تتردد كثيراً إذا ساورتك الشكوك .

اجعل إجابتك مركزة ودقيقة ولا تضع وقتك في الإطالة غير المجدية .

لا تسلم ورقة الإجابة إلا بعد قراءتها جيداً ومراجعة إجابتك .

أخيرا أحث أبناءنا الطلبة على التركيز على ملاحظات المدرسين والأسئلة التي يسألونها قبيل الامتحان والأسئلة التي يكررها المدرس والنقاط التي يركز على تحديدها للطلبة وأتمنى للجميع التوفيق والنجاح ولكن تذكروا أن من جد وجد ومن زرع حصد.